الأمم المتحدة

A/C.2/69/SR.24

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون

Distr.: General
14 January 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد كاردي ..... (إيطاليا)

المحتويات

البند ٢٥ من جدول الأعمال: التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

14-63463X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠

البند ٢٥ من جدول الأعمال: التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية (A/69/91-E/2014/84، و A/69/279 و A/69/392 و A/C.2/69/2)

١ - السيد سيث (مدير شعبة التنمية المستدامة، بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): في سياق عرضه لتقرير الأمين العام عن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية (A/69/279)، قال إن الفرع الأول من التقرير يبحث في التقدم المحرز في مجال القضاء على الجوع وسوء التغذية وتوفير فرص الحصول على الغذاء. وتشير الإحصائيات الواردة في التقرير إلى أنه إذا تم تكثيف الجهود المناسبة على الفور، فإن غاية القضاء على الجوع من الأهداف الإنمائية للألفية - المتعلقة بتخفيض نسبة الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في البلدان النامية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ - تصبح في متناول اليد.

٢ - وذكر أنه على الرغم من التقدم العام الذي أُحرز، فإنه لا تزال هناك فوارق كبيرة فيما بين المناطق النامية. فقد حققت شرق آسيا وجنوب شرق آسيا بالفعل الغاية المتعلقة بالقضاء على الجوع من الأهداف الإنمائية، كما فعلت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتسير منطقة القوقاز وآسيا الوسطى على الطريق الصحيح لبلوغ هذا الهدف بحلول عام ٢٠١٥. بيد أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب وغربي آسيا قد سجلت تقدما غير كاف. فأكثر من ربع من يعانون من نقص التغذية في العالم يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث بلغت الزيادة في عدد الذين يعانون من الجوع ٣٨ مليون شخص منذ الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢.

٣ - وأفاد بأن التقرير يشير إلى أن الغاية بتركيزها حصرا على السعرات الحرارية ونقص الوزن، لا تعكس الأبعاد المختلفة لنقص التغذية، وخاصة التقزم والهزال ونقص المغذيات الدقيقة. وتضطلع المبادرات العالمية لزيادة التعاون في مجال القضاء على الجوع وسوء التغذية وتوفير فرص الحصول على الغذاء، كتحدي القضاء على الجوع الذي أعلنه الأمين العام، بدور هام.

٤ - وأشار إلى أن إحدى الطرق لزيادة الإنتاجية الزراعية على نحو مستدام من أجل تجنب حدوث الأزمات الغذائية في المستقبل تتمثل في زيادة الدعم للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. ويلقي التقرير الضوء على السنة الدولية للزراعة الأسرية، التي أُعلن عنها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، والتي شملت إجراء مناقشات إقليمية تتضمن توصيات السياسة العامة التي قدمها المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة برنامج جديد، اقترحته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، يهدف إلى تعزيز النظم الغذائية المستدامة. ويقدم التقرير أيضا عرضا لآخر المستجدات عن التقدم المحرز في التصدي لدور أسواق الأغذية الدولية في مجال الأمن الغذائي.

٥ - السيد مولينيدو كلاروس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأعرب عن قلقه إزاء ضعف البلدان النامية إزاء الآثار الضارة لتغير المناخ والمخاطر التي تهدد الأمن الغذائي. وعلى الرغم من التقدم المحرز، فإن هناك ما مجموعه ٨٠٥ ملايين شخص يعانون من سوء التغذية المزمن. وفي البلدان النامية، لا يزال معدل انتشار نقص التغذية بنسبة ١٣،٥ في المائة.

٦ - وذكر أن الحاجة الملحة لاتباع نهج يركز على الناس في التنمية الزراعية وانعدام الأمن الغذائي والتغذية قد زادت حدتها من جراء التحديات الراهنة. وإن زيادة الإنتاج الزراعي للقيام على نحو مستدام بتلبية الاحتياجات الغذائية لسكان

العالم الذين يتزايد عددهم، تتسم بأهمية أساسية لكفالة القضاء على الفقر.

٧ - وأفاد بأن الجوع يعتبر انتهاكا لكرامة الإنسان. وإن لكل إنسان الحق في الحصول على طعام مأمون ومغذ، من أجل نمائه والحفاظ على قدراته الجسدية والعقلية الكاملة. ويتطلب تحقيق الأمن الغذائي تعزيز القطاع الزراعي في البلدان النامية، بما في ذلك من خلال تمكين الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية الريفية والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والصيادين؛ وتقديم المساعدة التقنية والمالية؛ والاستفادة من التكنولوجيا ونقلها؛ وبناء القدرات. ويضطلع المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعون الأسريون بدور ايجابي في حفظ البذور واستعمالها على نحو مستدام. ويجب أن تصان تغذية الناس وتعزز من خلال تعزيز الممارسات الإنتاجية والثقافية والبيئية. وتطالب مجموعة الـ ٧٧ والصين بالتمويل المطرد للاستثمارات الموجهة لتعزيز الإنتاج الغذائي العالمي وزيادته، وتدعو إلى توفير موارد مالية جديدة وإضافية من جميع المصادر لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي.

٨ - وأشار إلى أن مجموعة الـ ٧٧ والصين تؤكد كذلك على ضرورة تعزيز القطاع الزراعي كجزء من الجهود المبذولة للتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، ولا سيما الغاية المتعلقة بالجوع. ومن المهم أن تستمر المداولات حول التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية، في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد أدت الإعانات والاختلالات الأخرى في السوق الناجمة عن تصرفات البلدان المتقدمة النمو إلى إلحاق ضرر بالغ بالقطاع الزراعي في البلدان النامية، مما يحد من قدرة هذا القطاع على تقديم إسهام ذي شأن في القضاء على الفقر؛ وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع؛ والتنمية العادلة والمستدامة والأمن الغذائي والتنمية الريفية. وينبغي القيام على الفور بإلغاء جميع أشكال الإعانات الزراعية وغيرها من التدابير التي تتخذها البلدان المتقدمة النمو وتتسبب في اختلالات السوق ولا تمتثل لقواعد منظمة التجارة العالمية. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تتحلى بالمرونة وتبدي الإرادة السياسية اللازمة لمعالجة الشواغل الأساسية للبلدان النامية في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية. ويعتبر إلغاء هذه الإعانات جزءا أساسيا من الجهود العالمية لتعزيز الزراعة والتنمية الريفية والقضاء على الفقر والجوع. وأخيرا، هناك حاجة إلى التمويل العام ونقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة النمو، ليس فقط لاعتماد الزراعة المستدامة، ولكن أيضا لإنشاء ما يلزم من الهياكل الأساسية والاتصالات وغيرها من الظروف المواتية.

٩ - السيد تالبوت (غيانا): تحدث باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية فقال إن الأنشطة التي يُضطلع بها في مجالات التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية تتسم ببالغ الأهمية لتوفير العمالة وفرص تنظيم المشاريع الحرة، وخاصة بالنسبة للنساء والشباب، من أجل توفير سبل العيش والحد من انتشار الأمراض غير المعدية. وتعتبر هذه الأنشطة بالتالي ذات أهمية استراتيجية لاستمرار الاستقرار والأمن والتنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي. وعلى الرغم من الجهود الدؤوبة، فإن تعرض المنطقة الشديد للكوارث الطبيعية والضعف في مواجهتها، والحاجة إلى التكيف مع تغير المناخ، والصعوبات في استغلال وفورات الحجم بسبب صغر حجم السكان، تمثل تحديات مستمرة. ولذلك، فقد عملت الجماعة الكاريبية، في إطار سياستها الزراعية المشتركة، على معالجة العقبات الأكثر أهمية في المنطقة التي تعرقل تعزيز الإنتاج والإنتاجية من خلال تحديث وإعادة توجيه الدور والوظيفة اللذين تضطلع بهما الزراعة في المجتمع.

١٠ - وذكر أن الأسبوع السنوي الثالث عشر للمناسبات المتعلقة بالزراعة في المنطقة قد اختتم مؤخرا في سورينام. وقد ركز الأسبوع السنوي على أهمية وإلحاح الزراعة الأسرية في الجهود الرامية إلى التصدي للعقبات المحددة التي تعترض الزراعة في المنطقة. ولدى الجماعة الكاريبية سياسة تتعلق بأمن الغذاء والتغذية التي تعترف بالطابع المتعدد الأبعاد والمتعدد القطاعات لأمن الغذاء والتغذية وبالحاجة للعمل على نحو متزامن وشامل ومنسق على جبهة واسعة، تشمل في جملة أمور، قطاعات الإنتاج، وتجهيز الأغذية وتوزيعها، والصحة والتغذية، والتجارة، والهياكل الأساسية، والرعاية الاجتماعية، والتعليم، والمعلومات والاتصالات.

١١ - وأفاد بأنه نظرا للعقبات التي تواجهها الجماعة الكاريبية فيما يتعلق بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية، فإن هناك حاجة إلى تقديم دعم أكبر للمبادرات الإقليمية للتعجيل بتحقيق الفوائد التي تعود على المنتجين الرئيسيين، كالذين يعملون في الزراعة وصيد الأسماك في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتتطلع المنطقة إلى زيادة التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة لكفالة جعل إنتاج الأغذية وتجهيزها وتسويقها، ونظم سلامة الأغذية والصحة العامة، قادرة على توفير الغذاء الآمن والمغذي بأسعار معقولة للمستهلكين في جميع الأوقات. وتتوقع الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية في هذا الصدد، التنفيذ المبكر لجميع المبادرات ذات الصلة الواردة في مسار ساموا وتشير بوجه خاص إلى الدعوة لعقد اجتماع بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل وضع برنامج عمل للتصدي لتحديات الغذاء والتغذية.

١٢ - وأشار إلى أن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية ترحب بالاعتبار الذي يولى للتنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية في مختلف المنتديات. ويتضمن تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة بوجه خاص العديد من الأهداف والغايات ذات الصلة، ولا سيما الهدف ٢ المتعلق بالجوع والهدف ١٥ المتعلق بحماية النظم الإيكولوجية الأرضية وإصلاحها واستخدامها المستدام.

١٣ - السيد فانسوريفونغ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): تحدث باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، فقال إنه على الرغم من أن قطاع الزراعة كان محركا للنمو الاقتصادي القوي والتنمية في دول الآسيان ويعتبر مصدرا حيويا للأمن الغذائي العالمي، فإن المنطقة لا تزال تواجه تحديات تتعلق بسوء التغذية والجوع، وذلك بسبب شح الموارد الطبيعية، والصدمات الناجمة من تقلب أسعار الأغذية وآثار تغير المناخ.

١٤ - وذكر أنه يتعين من أجل تحسين الإنتاجية الزراعية، العمل على معالجة انعدام الأمن الغذائي والتغذية على نحو مطرد من خلال زيادة الاستثمار وتحسين التكنولوجيا المستخدمة في القطاع الزراعي. ويتسم الاستثمار في الهياكل الأساسية، كالطرق والري ونظم الاتصالات وتقديم الخدمات المتعلقة بالزراعة، وخاصة لصغار المزارعين، بأهمية حيوية لتعزيز الإنتاجية الزراعية. ومن المهم أيضا زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية من أجل تلبية الاحتياجات الغذائية لسكان العالم المتزايدين، ولا سيما في البلدان النامية.

١٥ - وأشار إلى أن نقص الإنتاج وتقلب الأسعار والاختلالات التجارية لا تزال تشكل مخاطر تهدد الأمن الغذائي العالمي. ويمكن أن يؤدي توفير وتعزيز فرص وصول المنتجات الزراعية وغيرها من المنتجات من البلدان النامية إلى الأسواق العالمية إلى المساعدة على تحقيق استقرار أسعار المواد الغذائية. ومن المهم في هذا الصدد، أن تختتم جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بنجاح، وأن تكفل وجود سوق منصف للمنتجات الزراعية وآلية لتصحيح اختلالات السوق، بما في ذلك الدعم المحلي وإعانات

التصدير. ويعتبر إلغاء أشكال هذه الإعانات أمرا أساسيا في الجهود العالمية لتعزيز التنمية الزراعية والقضاء على الفقر.

١٦ - وأفاد بأن رابطة آسيان قامت بإنشاء الإطار المتكامل للأمن الغذائي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وخطة العمل الاستراتيجية المصاحبة بشأن الأمن الغذائي في منطقة الرابطة واحتياطي الأرز لمواجهة حالات الطوارئ في بلدان الرابطة إضافة إلى ثلاثة بلدان، لمساعدة الدول الأعضاء في الرابطة عند الحاجة. ووافق وزراء الزراعة والغابات في بلدان الرابطة مؤخرا على تنقيح الإطار المتكامل للأمن الغذائي وعلى خطة العمل الاستراتيجية الجديدة بشأن الأمن الغذائي للفترة الممتدة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٢٠، التي تتضمن عنصرا جديدا يتعلق بالتغذية. وترحب الرابطة باعتماد قرار الجمعية العامة بشأن السنة الدولية للتربة واليوم العالمي للتربة.

١٧ - السيد توبونيوا (تونغا): تحدث باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ فقال إننا لا نكون مبالغين مهما شددنا على أهمية التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية. وتمس الحاجة إلى إيلاء الاهتمام لمسائل سوء التغذية وانتشار الأمراض غير المعدية الناتجة عن قلة فرص الحصول على الطعام المغذي، والإفراط في استهلاك الطعام غير المغذي، وكذلك لحق الجميع في الحصول على الغذاء والتغذية على نحو كاف. ويجب تحقيق تخفيض كبير في هدر الأغذية من خلال سلسلة الإمدادات الغذائية.

١٨ - وذكر أنه بالنظر لقلة حجم كتلة اليابسة في العديد من بلدان المحيط الهادئ وضعفها الشديد في مواجهة الكوارث الطبيعية والصدمات الخارجية، فإن الزراعة لا تكاد توجد في بعض الجزر، التي تعتمد اعتمادا كبيرا على استيراد المواد الغذائية. وهذه المواد الغذائية المستوردة ليست دائما مغذية جدا، مما يؤدي إلى انتشار الأمراض غير المعدية وارتفاع التكاليف التي تتكبدها موارد الرعاية الصحية الوطنية. وتضطلع البيئة البحرية بدور هام في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، وتمثل إيراداتها جزءا كبيرا من الميزانيات الوطنية.

١٩ - وأفاد بأنه لايمكن تحقيق الأمن الغذائي في أي من الدول الجزرية الصغيرة النامية دون استدامة مصائد الأسماك، التي تتسم بالأهمية كأهمية استدامة الزراعة لأمنها الغذائي وتغذيتها وبقائها. كما تعتبر المحيطات مصدرا هاما من مصادر العمل والغذاء وسبل العيش والثقافة. وقد شددت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، على الدور الحاسم الذي تضطلع به النظم الإيكولوجية البحرية السليمة، واستدامة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية وتوفير سبل العيش. ويشكل هذا التركيز الأساس الذي يقوم عليه عمل الدول الجزرية الصغيرة النامية في دعم أي هدف قائم بذاته يتعلق بالمحيطات والبحار.

٢٠ - وأشار إلى أن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ تحيط علما باهتمام بالغ بتلك الأجزاء من تقرير الأمين العام (A/69/279) التي تسلط الضوء على التحديات الكبيرة التي يفرضها تغير المناخ على الأمن الغذائي. والواقع أن تغير المناخ يعتبر أخطر تهديد لاستدامة سبل العيش في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ورفاهها وسلامتها وأمنها وسيادتها. ودون إحراز تقدم في معالجة آثار وتحديات تغير المناخ، فإنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة.

٢١ - وأضاف أن تمتع الحكومة الوطنية بالملكية وتوليها زمام القيادة وإتمامها بإقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص هي أمور أساسية لأي جهد مستدام لتعزيز الإنتاج الغذائي، وتحسين فرص الحصول على الغذاء، وتوسيع نطاق نظم الحماية الاجتماعية وتنفيذ برامج التكيف المجتمعية التي

تعمل على بناء الصمود ضد الأخطار المناخية وتحسين التأهب للكوارث ومعالجة آثارها.

٢٢ - واستطرد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ تعمل على دعم الزراعة الذكية مناخيا من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية وبناء القدرة على التكيف. وينبغي أن يحظى تعليم العلوم الزراعية بدعم مناسب، وخاصة في البلدان النامية. ويجب تعميم مراعاة استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية في جميع السياسات والإجراءات التي تتعلق بتربية الأحياء المائية ومصائد الأسماك، وينبغي أن تكون مرتبطة ببحوث المناخ والطقس. وينبغي أن يواصل شركاء التنمية التعاون مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، والاسترشاد بشروطها، خلال فترة الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٣ - السيد محمود (مصر): تحدث باسم مجموعة الدول العربية فقال إن هناك شخصا واحدا من كل ثمانية أشخاص يعاني من الجوع، وهناك ٣٣ دولة في حاجة ماسة إلى المساعدة بسبب أسعار الغذاء الباهظة. وتعتبر تحديات انعدام الأمن الغذائي التي تشمل ارتفاع الأسعار وخسائر الحصاد بسبب عوامل تغير المناخ والتصحر، من القضايا التي تشكل مصدر قلق بالغ للمجموعة العربية.

٢٤ - وذكر أنه إذ يؤكد من جديد حق كل فرد في الحصول على الغذاء الملائم والمتوازن من الناحية التغذوية، يشدد على الحاجة إلى تعزيز الأمن الغذائي للأجيال الحالية والمستقبلية، وخاصة في البلدان النامية. ويجب أن يكون الأمن الغذائي جزءا لا يتجزأ من أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وترحب المجموعة العربية بالجهود العالمية المنسقة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي ونقل التكنولوجيا الزراعية وتحث الدول على تسهيل وصول المزارعين في البلدان النامية إلى الأسواق.

٢٥ - وأشار إلى أن لدى جميع الدول العربية أراض قاحلة، وذلك بسبب الجفاف والتصحر. وتستهلك الدول العربية أكثر من ٤٠ في المائة من الحبوب في العالم وتعاني من نقص خطير في المياه. لذلك فإنها متحمسة جدا لمعالجة هذه المسألة.

٢٦ - وأضاف أنه ينبغي إعادة النظر في القضايا المتعلقة بالإعانات التي تواجه صغار المزارعين في البلدان النامية. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل على زيادة الاستثمار في الزراعة لمساعدة البلدان النامية، وخاصة تلك التي تعتبر مستوردة صافية للغذاء.

٢٧ - السيد بيفيليا زامبيتي (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تحدث أيضا باسم الدول المرشحة ألبانيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتركيا؛ والبوسنة والهرسك بوصفها بلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب؛ بالإضافة إلى أرمينيا وأوكرانيا وجورجيا وجمهورية مولدوفا، فقال إن الاتحاد الأوروبي لا يزال ملتزما بالجهود العالمية لمكافحة الجوع وسوء التغذية وترجمة التزامه إلى عمل، بما في ذلك من خلال دعم تحدي القضاء التام على الجوع.

٢٨ - وذكر أن سياسات الاتحاد الأوروبي تعمل بقوة على تشجع الدور المضاعف الذي يضطلع به القطاع الزراعي والمساهمات التي بوسع جميع الجهات الفاعلة أن تقدمها، على النحو الذي يتجلى في التحالف الجديد للأمن الغذائي والتغذية، والدعم المتواصل لمبادرة التحالف العالمي من أجل زيادة القدرة على الصمود ودعم مبادرة زيادة القدرة على الصمود في القرن الأفريقي.

٢٩ - وأفاد بأن الأسواق المحلية والإقليمية والدولية للمنتجات الزراعية، بما في ذلك المحاصيل النقدية، تعتبر

مصدرا حيويا لدخل سكان الريف. ويمكن أن يؤدي إنشاء سلاسل القيمة الغذائية إلى مساعدة الملايين على المشاركة في النمو الاقتصادي. وفي إعلان مالابو الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي مؤخرا، كررت الدول الأعضاء تأكيد التزامها بتنفيذ التنمية الزراعية وعزمها على زيادة التجارة فيما بين البلدان الأفريقية في السلع والخدمات الزراعية بحلول عام ٢٠٢٥ إلى ثلاثة أضعاف. وتمس الحاجة إلى زيادة الاستثمارات العامة والخاصة في نظم الزراعة والأغذية، وإلى تعزيز فرص الحصول على الخدمات المالية المستدامة للتمويل الزراعي، بما في ذلك التأمين الزراعي.

٣٠ - وأضاف أن التقلب المفرط في الأسعار قد تكون له آثار مدمرة، وخاصة بالنسبة للفقراء والضعفاء. وهكذا فإن الاتحاد الأوروبي يواصل دعم شفافية السوق واستقراره، لا سيما من خلال نظام معلومات السوق الزراعية ومنهاج إدارة المخاطر الزراعية. كما يعمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز الزراعة المستدامة والنظم الغذائية المستدامة، من خلال تقديم المساعدة للبلدان النامية من أجل تعزيز وتنويع إنتاجها الزراعي وإنتاجيتها، بما في ذلك من خلال ممارسات الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والاستثمار في مجال البحوث. وتنطوي التنمية الزراعية والإدارة المستدامة للأراضي بيئيا واجتماعيا واقتصاديا والمرونة في مواجهة المناخ على إمكانيات هامة للتخفيف. ويتسم تعزيز كفاءة استخدام المياه في الزراعة وحماية الموارد المائية بالأولوية، مثل خسارة المواد الغذائية وهدرها.

٣١ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يواصل الاستثمار في توفير التغذية الكافية والمتوازنة، وخاصة بالنسبة للنساء الحوامل والأطفال الصغار. ويجب معالجة الهزال والتقزم خلال الأزمات الإنسانية كذلك من خلال تنفيذ برامج على المدى الطويل، وإدراج أهداف التغذية في مجالات كالأمن الغذائي والزراعة والصحة والمياه والصرف الصحي والتعليم. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما بدعم البلدان في مجال الحد من عدد الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزم بمقدار ٧ مليون طفل على الأقل بحلول عام ٢٠٢٥.

٣٢ - وأردف أن المساواة في الحصول على الأراضي والتحكم فيها تتسم بأهمية حاسمة، بما في ذلك حق المرأة في المساواة في الميراث. وينبغي لجميع البلدان تطبيق المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني. كما تُشجَّع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عى وضع مبادئ الاستثمار المسؤول في الزراعة والنظم الغذائية موضع التنفيذ.

٣٣ - السيد غونسالفيس (البرازيل): قال إنه على الرغم من أن عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع المزمن آخذ في الانخفاض وأن الهدف الإنمائي للألفية ذي الصلة على وشك التحقيق بحلول عام ٢٠١٥، فإن ما يقرب من ٨٤٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم ما زالوا يعانون من سوء التغذية، منهم ٩٩ مليون طفل دون سن الخامسة، وهناك ٣٣ بلدا لا تزال تعتمد على المساعدات الغذائية. وفي الوقت نفسه، تتسبب أنماط الحياة الحديثة وتناول الغذاء المنخفض التكلفة وغير المغذي في الارتفاع السريع للسمنة والأمراض ذات الصلة بها في البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء.

٣٤ - وذكر أن الأهداف الطموحة الجديدة للقضاء على الجوع وتعزيز الزراعة المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ تمثل تحديات كبيرة. ويأتي في مقدمة تلك الأهداف إنتاج ما يكفي من الغذاء لإطعام العالم. ونظرا لأن من المتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم ٩ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، فإنه ستكون هناك حاجة لتحقيق مكاسب كبيرة في الإنتاجية.

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف توصل جولة الدوحة إلى نتيجة موجهة نحو التنمية يكون من شأنها أن تتيح للبلدان النامية زيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق الزراعية العالمية.

٣٥ - وأفاد بأن هناك حاجة إلى القيام باستثمارات كبيرة في مجال البحوث والهياكل الأساسية الريفية والإرشاد الزراعي من أجل زيادة الإنتاجية. ويجب تطوير أصناف جديدة من النباتات لمقاومة آثار تغير المناخ، ويجب أن تعالج قضية الكائنات الحية المعدلة وراثيا على نحو كاف. وقد حققت مؤسسة البحوث الزراعية البرازيلية، وهي هيئة حكومية، نجاحا في تطوير أصناف نباتية وحيوانية يمكنها أن تتكيف مع مختلف أشكال المناخ السائدة في البرازيل، مما مكّن البرازيل من تحسين الإنتاج الزراعي إلى حد كبير، بزيادات ضئيلة في المساحة المزروعة. ويمكن تكرار مثل هذا العمل في بلدان أخرى. ولمؤسسة البحوث تاريخ طويل من التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وخاصة في أفريقيا، لتعزيز زيادة الغلال وتحسين الأمن الغذائي.

٣٦ - وأضاف أن صغار المزارعين يضطلعون بدور حاسم. وفي البرازيل، يتم الحصول على الوجبات المدرسية في المدارس العامة من المنتجين المحليين، مما يؤدي إلى توليد الطلب على المنتجات الغذائية المحلية والنشاط الاقتصادي في المناطق النائية وتعزيز تحسين التغذية والأمن الغذائي لأطفال المدارس. وتشمل البرامج الأخرى التي تركز على الزراعة الأسرية توفير إمكانية الحصول على تحويلات الدخل، وتقديم الدعم في مجال الإرشاد الفني والريفي، والتأمين على المحاصيل والوصول إلى أدوات الائتمان وضمان الأسعار. وهناك برنامج وطني لإصلاح الأراضي يقوم بعرض قطع من الأراضي المملوكة للحكومة أو غير المنتجة لمن لا يملكون إمكانية الحصول على الأراضي.

٣٧ - وختم كلامه بقوله إن نسبة البرازيليين الذين يعيشون في فقر مدقع قد انخفضت من ١٤ في المائة إلى ٣،٥ في المائة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، كنتيجة مباشرة لزيادة الإنفاق على الأمن الغذائي والبرامج الاجتماعية، وتمت إزالة البرازيل من خريطة منظمة الأغذية والزراعة للجوع في العالم. ونظرا لأن هناك نحو ٥٠٠ مليون قطعة أرض للزراعة الأسرية في العالم، فإن الاستثمار في أصحاب الحيازات الصغيرة يمكن أن تكون له آثار قوية جدا.

٣٨ - السيدة ليليان (إسرائيل): قالت إنه على الرغم من تحقيق هدف الألفية المتمثل في تخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر بأكثر من النصف، فإن عدد الناس الذين يعانون من سوء التغذية قد انخفض خلال الفترة نفسها بنسبة ٧،٣ في المائة فقط. وفي جميع أنحاء العالم، لا يزال هناك ٨٤٢ مليون شخص يعانون من الجوع المزمن. وثمة حاجة إلى اتباع نهج جديد للقضاء على الجوع. ولم تقطع الغاية الأصلية من الأهداف الإنمائية للألفية شوطا بعيدا بما فيه الكفاية في معالجة القضايا الجوهرية. ولا يزال انخفاض الإنتاجية وعدم القدرة على التعامل مع فشل المحاصيل وتغير المناخ سائدا.

٣٩ - وذكرت أن من المهم بصفة خاصة العمل على تحسين مستويات إنتاجية صغار المزارعين وقدرتهم على التكيف والمرونة، باعتبارهم مسؤولين عن ٥٦ في المائة على الأقل من كل الإنتاج الزراعي العالمي و٨٠ في المائة من مجموع الإنتاج الزراعي في أفريقيا. وسيكون صغار المزارعين في عام ٢٠٥٠، المصدر الرئيسي للزيادة اللازمة في إنتاج الغذاء بنسبة ٦٠ في المائة لإطعام سكان العالم.

٤٠ - وأفادت بأن معظم صغار المزارعين، وخاصة في البلدان النامية، يواجهون مع ذلك صعوبة في زيادة الإنتاج الزراعي إلى مستويات تتجاوز مستوى الكفاف، لأنهم

يفتقرون بوجه عام إلى الائتمان، وإلى الدعم التقني وحيازة الأراضي. وهم يعتمدون بدلا من ذلك على الأساليب الزراعية التقليدية كثيفة العمالة والمنخفضة الإنتاجية، ويضطرون إلى دفع أجور زراعة أراضيهم أيضا. ويفتقر معظم صغار المزارعين إلى المعرفة والتقنيات التي من شأنها زيادة عائداتهم ودخلهم إلى أقصى حد ممكن.

٤١ - وأضافت أن المرأة تدير معظم المؤسسات الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة أيضا، وأنها تواجه صعوبة بالغة في تجاوز مستويات زراعة الكفاف. وعلى الرغم من أنها تقدم معظم العمالة الزراعية، فإن مساهماتها في معظمها لا تزال غير مرئية. والرجال هم الذين يتعاملون مع مبيعات المحاصيل في معظم الأحيان، مما يعوق وصول المرأة إلى الدخل والائتمان وحيازة الأراضي والمناصب القيادية. لذا كان من الضروري القيام بأكثر من مجرد زيادة إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة. وتوفر المبادئ التوجيهية الطوعية التي أقرتها لجنة الأمن الغذائي العالمي في عام ٢٠١٢ توجيهات قيمة حول كيفية النهوض بمشاركة المرأة في كل مجال من مجالات الإنتاج الزراعي، وليس فقط البذار والحصاد.

٤٢ - وأردفت أنه من أجل تجنب الأزمات الغذائية في المستقبل، يجب زيادة الإنتاجية الزراعية على نحو مستدام، وبطرق تتسم بالمرونة. وقد أدى استخدام الأساليب غير المستدامة لزيادة الإنتاج الغذائي بالفعل إلى تدهور الأراضي ومصادر المياه وتدهور النظم الإيكولوجية ذات الصلة اللازمة للحفاظ على مناخ صحي. ويجب تمكين صغار المزارعين من الإسهام في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، لا سيما بالنظر إلى مخاطر التحولات في الديمغرافيا العالمية وعدم الاستقرار الاقتصادي. ومن شأن ذلك أن يعود بالنفع على المرأة وسائر الفئات المحرومة وأن يحفز التقدم في القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي.

٤٣ - ومضت تقول إن لدى إسرائيل خبرة واسعة في تحقيق زيادة قصوى في الإنتاجية الزراعية على نحو مستدام. وعلى مدى ٢٥ عاما الماضية، زاد الإنتاج الزراعي في إسرائيل بمعدل سبعة أضعاف بزيادة طفيفة في استهلاك المياه، على الرغم من المناخ الجاف. وتقوم إسرائيل في الواقع حاليا بزراعة أكثر من ٤٠ في المائة من الخضروات والمحاصيل الزراعية في الصحراء. وأتاحت روح المبادرة الديناميكية للإسرائيليين أن يصبحوا عوامل تقدم نشطة بدلا من ضحايا سلبيين للصدفة. وبالتالي فإن إسرائيل تشجع صغار المزارعين لكي يصبحوا أصحاب مشاريع زراعية. وإذا ما ازدهروا، فإنهم سيكونون قادرين على الاستثمار في توسع مشاريعهم النوعي، وتزويد المجتمع العالمي بمزيد من اليقين فيما يتعلق بالعرض وتحسين جودة المنتجات الزراعية.

٤٤ - واستطردت أن الوكالة الإسرائيلية للتعاون الإنمائي الدولي، المعروفة اختصارا باللغة العبرية، ماشاف، تنشط في مجال الجهود الإنمائية في أفريقيا، بنقل المعرفة والتكنولوجيا وأساليب العمل إلى العديد من الشركاء في جميع أنحاء القارة. ويُضطلع بالمشاريع التي تشمل تحسين الشتلات، وتقنيات زيادة الغلة، وتقنيات الري، وممارسات الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتكنولوجيا ما بعد الحصاد، في شراكة مع البلدان النامية والمتقدمة النمو، ومنظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني. وستستضيف ماشاف بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية حلقة عمل زراعية إقليمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ حول تمكين المرأة الريفية. وستعرض حلقة العمل على المشاركين مختلف جوانب التخطيط والتنمية وإدارة الأعمال الزراعية الصغيرة، مع التركيز على تكييف الأساليب والتقنيات لكي تلائم الظروف المحلية في كل بلد من البلدان المشاركة.

٤٥ - السيدة أوريرشيت (تايلند): قالت إنه رغم أن من اللازم تسريع التقدم في تحقيق غاية القضاء على الفقر المدقع

والجوع من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، فإن من واجب المجتمع الدولي أن يعمل على تجديد الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الكامنة وراء الجوع وسوء التغذية من خلال كفالة أن يظل الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة على رأس خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأعربت في هذا الصدد، عن سرور وفدها لأن تقرير الفريق العامل المفتوح بشأن أهداف التنمية المستدامة يتضمن هدفا يتمثل في ''القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة''.

٤٦ - وذكرت أن تايلاند أعلنت عن بدء العمل بإطار استراتيجي لإدارة الأغذية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ يتألف من أربع استراتيجيات، وهي الأمن الغذائي، وجودة الأغذية وسلامتها، والتثقيف الغذائي، وإدارة النظم. ويستخدم هذا الإطار سياسة تقسيم المناطق الزراعية للمزارعين أصحاب الزراعات الكبرى، ويقدم توصيات ومعلومات علمية تتعلق بالتربة وأنواع المحاصيل والثروة الحيوانية والسمكية التي تناسب مجالات محددة، من أجل تعزيز قدرات المزارعين على إنتاج الأغذية والمنتجات الزراعية المأمونة وعالية الجودة. كما تطبق تايلاند فلسفة اقتصاد الاكتفاء على صغار المزارعين، التي تنطوي على التأكيد على الإدارة المناسبة للأراضي والمياه لتحقيق أقصى قدر من الفوائد، مما يمكّن المزارعين كبارهم وصغارهم على حد سواء من الحد من النفقات واستخدام المواد الكيميائية، ويؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق الأمن الغذائي في المناطق الريفية.

٤٧ - وأفادت بأنه على الرغم من أن تايلاند قد خفضت نسبة السكان الذين يعيشون في جوع إلى النصف، فإن البلد يواجه العبء المزدوج المتمثل في سوء التغذية، الذي يشمل كلا من نقص وفرط التغذية الشائع بين أطفال تايلاند. ولذلك، فإن هناك تركيزا قويا على تثقيف الجمهور حول الاحتياجات الغذائية المناسبة والتغذية.

٤٨ - وأشارت إلى أن صاحبة السمو الملكي الأميرة مها شاكري سيريندهور، السفيرة الخاصة لبرنامج الأغذية العالمي لشؤون التغذية المدرسية، قامت بإنشاء برنامج لوجبة الغداء المدرسية في المناطق النائية لمساعدة المدارس التي تعاني من نقص التمويل على توفير الطعام المغذي من خلال الاضطلاع بمشاريع زراعية، كزراعة الخضار وتربية الأسماك والدواجن وأنواع أخرى من الحيوانات على أراضي المدارس. وتم مؤخرا تدشين مشروع لتحسين العادات الغذائية لدى الطلاب، والصرف الصحي والإدارة الصحية في المدارس.

٤٩ - وأضافت أن التربة الصحية والخصبة أمر أساسي للإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي والزراعة المستدامة. ولذلك، فإن وفدها يرحب بقرار إعلان عام ٢٠١٥ سنة دولية للتربة ويوم ٥ كانون الأول/ديسمبر يوم التربة العالمي.

٥٠ - ومضت تقول إن تايلاند تدعو إلى الإلغاء الفوري لجميع أشكال الإعانات الزراعية والتدابير الأخرى التي تشوه السوق ولا تمتثل لقواعد منظمة التجارة العالمية ومجموعة تدابير بالي. ويمكن أن تؤدي التدابير المشوِّهة للتجارة إلى إلحاق ضرر خطير بالقطاع الزراعي في البلدان النامية، مما يحد من قدرة هذا القطاع على تقديم مساهمة هامة في القضاء على الفقر ودعم النمو الاقتصادي الشامل للجميع، والأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

٥١ - وختمت كلامها بقولها إن تايلاند، تقوم على الصعيد الإقليمي، بدعم احتياطي الأرز لمواجهة حالات الطوارئ في بلدان رابطة آسيان إضافة إلى ثلاثة بلدان، الذي يمثل أول آلية في العالم، تكفل الأمن الغذائي في حالات الطوارئ والأزمات، ونظام معلومات الأمن الغذائي لرابطة آسيان، الذي يعمل على توجيه القرارات السياسية المتعلقة

بالأمن الغذائي في المنطقة. وعلى الصعيد الدولي، تتمتع تايلند التي تستضيف المكتب الإقليمي لكل من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بعضوية مجلس منظمة الأغذية والزراعة، وتتعاون بشكل وثيق مع كلتا المنظمتين وترغب في تعزيز الشراكة مع الهيئات الأخرى ذات الصلة لكفالة الأمن الغذائي وتعزيزه.

٥٢ - السيد ماوي (أيرلندا): قال إن انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية يتجليان بطرق مختلفة في جميع أنحاء العالم، وينجمان من العديد من الأسباب الكامنة المعقدة والمترابطة. ويتواصل تأثير الجفاف والنزاع وارتفاع أسعار المواد الغذائية على الأمن الغذائي وفرص الحصول على الغذاء الكافي والمغذي. ويتطلب التصدي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية اتباع نهج من مسارين، والقيام بتدخلات ووضع سياسات قوية بدءا من الصعيد المحلي وانتهاء بالصعيد العالمي. ويجب إدراج الإغاثة على المدى القصير في إطار استراتيجية طويلة الأجل للحد من التعرض للجوع وانعدام الأمن الغذائي.

٥٣ - وذكر أن أيرلندا عملت في عام ٢٠١٣، على توجيه ٢٠ في المائة من ميزانيتها الوطنية المتعلقة بالمعونة للأنشطة المتصلة بالجوع، مما يدل على التزامها العميق بمكافحة الجوع ونقص التغذية. وتؤكد كل الأنشطة التي تضطلع بها أيرلندا في مجال مكافحة الجوع على جودة الأغذية.

٥٤ - وأفاد بأن إيرلندا تعمل على تعزيز الإنتاجية الزراعية لصغار المزارعين الفقراء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ولا سيما النساء.كما يستهدفت عملها نقص التغذية لدى الرضع والأطفال والأمهات وتعزيز الحوكمة والقيادة للحد من الجوع في جميع أنحاء العالم. ويجب أن يكون المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة، وخصوصا النساء، في صميم أي حل مستدام لمشكلة الجوع في العالم. ويصبح الدعم المقدم لصغار المزارعين أكثر فعالية عندما يكون جزءا من نهج سلسلة القيمة. ولا بد من تقديم الدعم للبحوث الزراعية المناصرة للفقراء، التي بدورها ينبغي أن تكون في متناول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، ولا سيما النساء.

٥٥ - وأضاف أنه يجب تحسين فرص الوصول إلى الائتمان والمدخلات الزراعية، لتمكين صغار المزارعين من الاستفادة من التكنولوجيات والممارسات الجديدة، وينبغي تقديم الدعم للممارسات الزراعية الذكية مناخيا. وينبغي تشجيع الروابط بين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والقطاع الخاص، حتى تتوفر لهم فرص الحصول على المدخلات والصِلات بالأسواق القابلة للنمو للاتجار بالفائض من المنتجات.

٥٦ - وأردف أنه ينبغي أن يحذر شركاء المعونة من التركيز حصرا على زيادة الإنتاجية الزراعية وعلى اتخاذ تدابير بسيطة للأمن الغذائي. وفي كثير من الأحيان، لا تتحول الزيادات في الإنتاجية الزراعية إلى تحسين في نتائج التغذية على صعيد الأسرة. ويجب أن يظل الهدف مركزا على تحسين صحة أشد الناس فقرا وتغذيتهم. وتتمتع المبادرات الشاملة كرفع مستوى التغذية، التي تدعمها أيرلندا بقوة، بإمكانات حقيقية للحد من نقص التغذية. ويعتبر الالتزام السياسي المتزايد لمعالجة نقص التغذية عبر ٥٤ بلدا تنوء بأعباء ثقيلة إنجازا كبيرا. وتشجع أيرلندا جميع أصحاب المصلحة في القطاعات ذات الصلة على تأييد دمج التغذية في جميع أنشطتهم المتعلقة بالأمن الغذائي من أجل تحقيق الأمن الغذائي للجميع.

٥٧ - السيد كوهونا (سري لانكا): قال إن كل شخص من أصل كل ثمانية أشخاص يعاني من نقص التغذية المزمن، ويعتبر نقص التغذية السليمة السبب الكامن وراء ما يقرب من ٤٥ في المائة من مجموع وفيات الأطفال دون سن الخامسة في جميع أنحاء العالم. وتحتاج بعض البلدان إلى مساعدة خارجية من أجل الحصول على الغذاء بسبب النزاع

الداخلي وفشل المحاصيل والظروف المناخية وارتفاع أسعار المواد الغذائية المحلية، أو مزيج من هذه الأسباب.

٥٨ - وذكر أن أبناء سري لانكا هم من بين أول الناس في العالم الذين يقومون بإدارة الموارد المائية بشكل شامل من خلال بناء خزانات وقنوات معقدة لتخزين والمياه وتوجيهها للري والاستهلاك البشري. ولا تزال الخزانات العملاقة في المنطقة الجافة من البلد بمثابة شريان الحياة لقطاع الزراعة، وتدعم نظاما مكتفيا ذاتيا لإنتاج الغذاء.

٥٩ - وأفاد بأن نسبة ٢٩،٧ في المائة من قوة العمل في سري لانكا ما زالت تعمل في الزراعة. وتساهم الإعانات الحكومية للأسمدة إسهاما كبيرا في زيادة النواتج. وعمل نظام للمعاشات التقاعدية، وآليات التأمين على المحاصيل الزراعية والتعويض عن تدمير المحاصيل على كفالة الأمن للمزارعين.

٦٠ - وأضاف بأنه مع حلول السلام في عام ٢٠٠٩، تم توفير فرص جديدة لصناعة صيد الأسماك في المناطق الشمالية والشرقية من سري لانكا، واستمرت صناعة صيد الأسماك في الازدهار. وقد قام مؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام ٢٠١٣ بوضع سري لانكا في المرتبة الستين من بين ١٠٧ بلدان. وفي آذار/مارس ٢٠١٤، قدمت سري لانكا الجزء الأول من منحة قدرها ٥٠ ٠٠٠ طن متري من الأرز لبرنامج الأغذية العالمي، لتعزيز التزامها بدعم الجهود الدولية للقضاء على الجوع.

٦١ - وأردف أن حكومته قامت في عام ١٩٨٦، بوضع سياسة وطنية للتغذية. ويقدم برنامج تم وضعه في عام ١٩٧٣ المكملات الغذائية التي تحتوي على البروتينات وجميع المغذيات الدقيقة الأخرى اللازمة للنساء الحوامل والمرضعات، والرضّع والأطفال الذين تتراوح أعمارهم من ١٢ إلى ٥٩ شهرا. وثمة برنامج آخر يهدف الى تقديم كوب من الحليب والوجبات المدرسية للأطفال المنحدرين من الأسر ذات الدخل المنخفض. وتعفى منتجات الألبان الخاصة بالرضع من الضرائب تماما، وذلك لكفالة حصولهم على التغذية اللازمة. وكانت برامج تعزيز ورصد النمو التي اضطلعت بها وزارة الصحة فعالة في تحسين الحالة التغذوية ومعالجة سوء التغذية لدى الأطفال. وهناك تدخل مجتمعي يهدف إلى جعل سري لانكا خالية من الفقر بحلول عام ٢٠١٦ من خلال تحسين المستوى الاقتصادي لـ ٧٠٠ ٠٠٠ أسرة وكفالة الأمن الغذائي من خلال زراعة الحدائق المترلية واستهلاك الخضار والحليب والبيض التي يتم إنتاجها محليا.

٦٢ - السيد ريموش (الجزائر): قال إن الأمن الغذائي لا يمكن فصله عن قضايا حقوق الإنسان والكرامة والإنسانية. وإن عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية المزمن في ارتفاع مثير للصدمة. وفي حين أن العديد من البلدان لا يزال في حاجة إلى مساعدات غذائية، فإنه يجب عليها أن تتعلم أن تصبح مكتفية ذاتيا في مسائل الأمن الغذائي.

٦٣ - وذكر أن التنمية الزراعية تفعل الكثير للحد من الجوع وسوء التغذية، وأدت إلى توفير فرص العمل، وخاصة في البلدان الفقيرة. ويعتمد الحد من الجوع وتحقيق الأمن الغذائي على المدى الذي يمكن فيه أن تصبح التنمية الزراعية الأداة الرئيسية لعملية ديناميكية متوازنة لتنشيط المناطق الريفية. وتتسم المياه بأهمية مركزية لكل الإنتاج الزراعي، ويعتبر نقص المياه مصدرا رئيسيا من مصادر انعدام الأمن لمئات الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم. ويجب تهيئة الظروف الملائمة من خلال الاستثمار العام والخاص لدعم سكان الأرياف، وخاصة الشباب. ويعتبر تحديث الهياكل الأساسية والاضطلاع ببرامج لتحسين الموارد الطبيعية أمرا ضروريا ويمكن أن يوفر سبل العيش.

٦٤ - وأفاد بأن الجهود المبذولة للحد من انعدام الأمن الغذائي قد حققت تقدما متفاوتا. وقد ارتفع عدد السكان في أفريقيا الذين يعانون من الجوع، وفقا لبيانات منظمة الأغذية والزراعة، إلى ٢٣٩ مليون شخص بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٢. وهناك عدد قليل جدا من البلدان الأفريقية التي تتوفر لها موارد كافية لمعالجة الوضع والوفاء أيضا باحتياجاتها الإنمائية في الأجل الطويل، ويعتمد كثير منها اعتمادا شديدا على المساعدة الإنمائية الرسمية.

٦٥ - وأضاف أنه يجب أن يكون النمو الزراعي مستداما وكذلك الحفاظ على التنوع البيولوجي وحفظ المياه والأراضي والأرصدة السمكية. وتتطلب الوقاية من الأزمات الغذائية المتكررة الحوكمة الدولية للأمن الغذائي.

٦٦ - وأردف أن الاكتفاء الذاتي في مجال الأمن الغذائي في الجزائر، يعتبر هدفا من أهداف السياسة العامة ومسألة تتعلق بالسيادة الوطنية. وقد خصصت الحكومة ما يقرب من ١٣،٧ بليون دولار لوضع سياسة تتعلق بالتجديد الزراعي والأمن الغذائي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤ لتشجيع الاستثمار الخاص من أجل تعزيز الأمن الغذائي وإجراء تحسينات مستدامة تعود بالفائدة على سكان الريف. وتشمل تدابير الأمن الغذائي التي تدعمها الحكومة استكمال الهياكل الأساسية للإنتاج، وزيادة إنتاج المواد الغذائية الأساسية، وتنويع الإنتاج الزراعي، وتحسين ظروف المعيشة والدخل لسكان المناطق الريفية، وانتفاع المزارعين بالتطورات التكنولوجية، وتعزيز استقرار الأسواق الزراعية وتعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية. كما تساهم الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي للدول الأخرى من خلال المبادرات التي تقودها منظمة الأغذية والزراعة.

٦٧ - السيد الجسار (الكويت): قال إن دولة الكويت مستمرة في دعم البلدان النامية وأقل البلدان نموا لمساعدتها على تحقيق الأمن الغذائي. وقد ساهم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، منذ تأسيسه عام ١٩٦١، بأكثر من ١٨ مليار دولار ودعم ٩٣١ مشروعا واستفادت منه أكثر من ١٠٠ دولة. وأنفق الصندوق نحو ٢ مليار دولار في قطاع التنمية الزراعية ومكافحة الجوع لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة. وفي عام ٢٠١٣، استضافت الكويت القمة العربية الأفريقية الثالثة، التي أولت الأولوية لانعدام الأمن الغذائي.

٦٨ - وذكر أن الآثار السلبية لتغير المناخ تشكل عائقا رئيسيا يضعف من قدرة البلدان النامية على تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، ويهدد سلامة ووجود الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد سنت الكويت مؤخرا قانونا بشأن حماية البيئة، بما في ذلك حماية الغلاف الجوي والبيئة البحرية. ويجب على المجتمع الدولي توسيع نطاق الجهود للحد من تأثير تغير المناخ.

٦٩ - السيد شاندرا (إندونيسيا): أعرب عن القلق فيما يتعلق بتكهن المنتدى العالمي للبحوث الزراعية بأنه نظرا لتعقد المشاكل الهيكلية واستمرارها، فإن أقوى التدابير الرامية للحد من الجوع لا تزال تترك ٦٠٠ مليون شخص يعانون من الجوع المزمن في العالم النامي. وتمس الحاجة إلى ابتكار أساليب ثورية جديدة لتحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع، بما في ذلك إنشاء شراكات جديدة عبر مختلف القطاعات، وتعزيز بحوث الأغذية والتغذية ذات الصلة، ونقل التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك إدخال تحسينات على الهياكل الأساسية الزراعية والتغذوية. ويؤدي عدم وجود التزام سياسي إلى لجم التقدم.

٧٠ - وذكر أنه نظرا لكمية الأراضي الصالحة للزراعة التي يتزايد نقصها وتحويل الأراضي الزراعية لأغراض أخرى، فإن الحكومة الجديدة في إندونيسيا تعمل على تأكيد الحاجة إلى

تعميم مراعاة القضايا المتصلة بالمحيطات ومصائد الأسماك وسائر القضايا المتصلة بالمحيطات لتحقيق الأمن الغذائي المستدام للجميع، ومحاولة تحسين الظروف المعيشية لصغار الصيادين في الأرخبيل.

٧١ - وأفاد بأنه ستكون هناك حاجة إلى التعاون الدولي لحل التحديات الهيكلية التي تعترض تطوير منتجات الزراعة وصيد الأسماك، إلى جانب حماية التنوع البيولوجي والمصادر الغذائية الاستراتيجية، لتعزيز فرص سوق المواد الغذائية والقيمة المضافة والمرافق العامة. وتمس الحاجة إلى الانتفاع بالتكنولوجيات الملائمة والميسورة الكلفة لزيادة الإنتاج الزراعي والقدرة على زيادة صادرات السلع الزراعية، وخاصة تلك التي ينتجها المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة. ومن المهم أيضا إقامة أسواق مستقرة يتوفر فيها الأمن والسلامة لإتاحة إنشاء نظام غذائي مستدام ومرن، والحد من تأثير تقلبات الأسعار المفرطة. وتحتاج القطاعات ذات الصلة إلى الاستثمار والابتكار الفعالين. كما تولي إندونيسيا في هذا السياق، اهتماما كبير لوضع استراتيجيات مناسبة للتكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف من حدتها.

٧٢ - وأضاف أن إندونيسيا تبذل قصارى جهدها للحد من التقزم وسوء التغذية، وكلاهما لا يزال من المشاكل الكبرى التي ينوء بها البلد. وتم إنشاء فرقة عمل حكومية دولية مشتركة للتغلب على هذه التحديات من خلال وضع برامج متعددة القطاعات. وتتطلع إندونيسيا إلى المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، الذي سوف تستضيفه منظمة الأغذية والزراعة بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية في روما في تشرين الثاني/نوفمبر.

٧٣ - السيدة الميداوي (المغرب): قالت إن البيانات الإحصائية تبين أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع لن ينخفض إلى النصف بحلول نهاية عام ٢٠١٥. فهناك أزمات غذائية في غرب أفريقيا، وتعاني منطقة القرن الأفريقي والساحل من حالات الجفاف المتكررة، التي أدت إلى حدوث بعض أسوأ الأزمات الغذائية في التاريخ الحديث.

٧٤ - وذكرت أن المغرب، وهو مستورد صاف للغذاء، قد أصلح سياسته الزراعية، وأعاد هيكلة القطاع الزراعي وأعاد تحديد مهمته وأهدافه. وأسفرت خطة تم وضعها في عام ٢٠٠٢ عن إحراز تقدم كبير في إنتاج المواد الغذائية الأساسية، مما أدى بدوره إلى تخفيض الواردات الغذائية. ونظرا لأهمية الزراعة الأسرية، التي يعمل فيها أكثر من ٤٠ في المائة من القوى العاملة، فإن السياسة الجديدة ترمي إلى تحسين الإنتاجية الزراعية وجعلها قطاعا ذا قيمة مضافة عالية، من شأنها تحسين الظروف المعيشية لصغار المزارعين. وتركز هذه السياسة على المرأة الريفية، وعلى المشاريع التي تشمل بساتين الزيتون وأشجار الأرغان والزعفران. ويقدَّم الدعم والتدريب للمرأة الريفية بمساعدة من التعاونيات النسائية. وفي عام ٢٠١٢، استضاف المغرب مؤتمرا دوليا حول المرأة الريفية تم فيه توقيع اتفاقات بشأن النهوض بالمرأة الريفية وتمكينها مع مختلف الوزارات والمكتب الشامل لعدة بلدان التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الرباط ومكتب منظمة الأغذية والزراعة في المغرب.

٧٥ - وأضافت أن لدى المغرب سياسة للتغذية للعقد الحالي تهدف إلى تعميم مراعاة التغذية في السياسة الوطنية وتنسيق التدابير المتعلقة بالتغذية لتحسين الصحة العامة. وقد أشادت منظمة الأغذية والزراعة بالجهود التي يبذلها البلد للقضاء على الفقر، وتمكين صغار المزارعين، وتعزيز قدرة الجمهور على التكيف مع تغير المناخ والحد من خسائر المواد الغذائية وهدرها.

٧٦ - وأردفت تقول إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي هما من أولويات السياسة الخارجية

للمغرب، وخاصة في أفريقيا والعالم العربي. وعمل المغرب على تعزيز التعاون في مجال الأمن الغذائي مع الدول النامية الأخرى وأتاح لها الاستفادة من درايته وخبرته، كما يتبين من المشاريع التي شرع بها في مختلف البلدان فيما يتعلق بتقنيات الري الحديثة والتربة وإدارة المياه، والمطر الاصطناعي ومكافحة الجراد.

٧٧ - وأشارت إلى أن المغرب قام في أعقاب إنشاء شراكة استراتيجية للأمن الغذائي مع منظمة الأغذية والزراعة، بتوقيع عدة اتفاقات ثلاثية مع المنظمة وبلدان ثالثة في أفريقيا. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، استضاف المغرب الدورة العادية التاسعة للمؤتمر الوزاري المعني بالتعاون في مجال مصائد الأسماك فيما بين الدول الأفريقية المطلة على المحيط الأطلسي. وخلال هذا المؤتمر، جدد المغرب التزامه بإتاحة خبراته في مجال إدارة مصائد الأسماك، واقترح وضع برامج للتعاون الإقليمي في مجال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك. وفي عام ٢٠١٣، قام المغرب بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة بتنظيم حلقة عمل إقليمية للتعريف بالمبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني. وبذل المغرب جهودا كبيرة لتطوير الصيد على نطاق صغير، بالتشديد على العنصر البشري، من أجل تحسين ظروف عمل ودخل صيادي الأسماك البحرية.

٧٨ - السيد آل ثاني (قطر): قال إن الملايين من الناس يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وإن الوضع الحرج يزداد سوءا عند حدوث الكوارث الطبيعية. وما فتئت الجهود الدولية تتصدى لتحديات سوء التغذية والفقر وتتكيف مع التحديات التي تفرضها الأسواق المتغيرة والضغوط البيئية وتغير المناخ. وإن ضمان الأمن الغذائي يقتضي القضاء على الجوع وحماية حق كل فرد في الغذاء الكافي وزيادة الانتاجية الزراعية مع التركيز على صغار المزارعين. ومن الضروري أيضا معالجة مشكلة الهدر.

٧٩ - وذكر أن تحقيق الأمن الغذائي، يتطلب تمكين النساء والمجتمعات المحلية وصغار المزارعين لمساعدتهم على الحصول على التكنولوجيا، وبناء القدرات وتبادل المعارف. وأشار إلى ضرورة الاختتام الناجح لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية لتحسين وصول البلدان النامية إلى أسواق جديدة. وهناك حاجة لإصلاح البنية المالية والاقتصادية الدولية من أجل حل المشاكل التي تواجهها البلدان النامية في القطاع الزراعي وغيره من القطاعات. كما إن هناك حاجة إلى تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة والسليمة بطرق تحترم حياة السكان.

٨٠ - وأفاد بأن دستور دولة قطر أولى أهمية بالغة لتغير المناخ والأمن الغذائي. وقد أكد وفد قطر مرارا على أهمية الزراعة والأمن الغذائي وارتباطهما بالمياه والفقر والصحة والطاقة والمناخ ، ولا سيما في سياق إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتتسم الزراعة بأهمية مركزية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتحتاج البلدان النامية إلى المساعدة لتنفيذ السياسات التي تستهدف معالجة تدهور الأراضي والتصحر. وقامت قطر بإنشاء شراكة عالمية لمكافحة التصحر والمحافظة على البيئة وذلك للحد من الآثار الناجمة عن تغير المناخ وندرة المياه والجفاف.

٨١ - وختم كلامه بالتأكيد على أن دولة قطر تؤمن بأهمية كفالة الحق في الغذاء لجميع المواطنين، وسوف تبذل كل جهد ممكن لتعزيز حصول الجميع على هذا الحق الأساسي وتحرير الناس من الجوع. ويجب تلبية الاحتياجات الغذائية خاصة للنساء والأطفال وكبار السن والشعوب الأصلية. كما يجب أن تأخذ الجهود المبذولة لتعزيز الممارسات

الزراعية المستدامة والتنوع البيولوجي في الاعتبار سياسات التنمية الوطنية.

٨٢ - السيد إمفولا (ناميبيا): قال إن غالبية الناس في ناميبيا يعيشون في المناطق الريفية، حيث تعتمد سبل كسب الرزق اعتمادا أساسيا على الزراعة. وإن ناميبيا معرضة لحالات نقص الغذاء. وهناك حوالي ٠٠٠ ٢٢١ أسرة ريفية في البلد، تعتبر ٠٠٠ ٨٤ أسرة منها من الفقراء. وتتكفل زراعة الكفاف بتغذية نحو ٤٨ في المائة من الأسر الريفية، ويواجه البلد والمنطقة ككل تحديات من قبيل الآثار الشديدة لتغير المناخ وندرة المياه وتدهور الأراضي.

٨٣ - وذكر أن الحكومة تدعم قطاع الزراعة باعتباره من القطاعات الاستراتيجية. وقد عُهد إلى وزارة الزراعة والمياه والغابات بالعمل على تعزيز موارد الزراعة والمياه والغابات وتطويرها وإدارتها واستخدامها، على نحو يشمل تنويع الممارسات الزراعية والمنتجات، وتوفير فرص العمل، وتحسين القدرة التنافسية وتنمية الأسواق المحلية والإقليمية والدولية. وتهدف المبادرات ذات الصلة إلى تحسين الإطار التنظيمي لتعزيز معايير السلامة الغذائية وضمان الأمن الغذائي.

٨٤ - وأفاد بأن ناميبيا من أجل زيادة الإنتاج الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي الوطني، قامت بتشجيع الميكنة الزراعية، وإنشاء مراكز التكنولوجيا الزراعية ووضع مخطط للتمويل التنافسي يغطي شراء المزارعين للأراضي وتمويل مدخلاتهم الزراعية، والتأمين على محاصيلهم واكتسابهم للتكنولوجيات الملائمة. وأسفر التدريب الزراعي في مجال حفظ الموارد الذي قُدم لصغار المزارعين عن تحقيق نتائج باهرة.

٨٥ - وأضاف أن سياسات التجارة والاقتصاد الكلي المنحازة ضد الصادرات الزراعية من البلدان النامية تدعو للقلق. وينبغي تشجيع التجارة الدولية. ويعتبر التكامل الإقليمي وسيلة للعولمة القائمة على أساس نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والإنصاف وعدم التمييز وينهض بالتنمية المستدامة. ويجب اختتام جولة الدوحة بنتائج إنمائية المنحى.

٨٦ - وأردف أن ناميبيا تهيب بالمجتمع الدولي أن يقوم بتعزيز حصول المزارعين في البلدان النامية على التكنولوجيات وما يقابلها من الدراية وتطويرها وحيازتها ونقلها ونشرها، فضلا عن زيادة المساعدات التقنية والمالية لتعزيز القدرة الوطنية على الابتكار من خلال البحث والتطوير.

٨٧ - ومضى يقول إن ظاهرة الاحتباس الحراري وتغير المناخ لا تزال تشكل تهديدا لأنظمة إنتاج الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي. وتعتبر قطاعات الزراعة في العديد من البلدان النامية، شديدة الضعف إزاء تأثير تغير المناخ. وتشير ناميبيا في هذا الصدد بقلق إلى ما ينجم عن تغير المناخ من آثار سلبية تتعلق بالجفاف والتصحر وتدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي في العالم النامي، ولا سيما في أفريقيا. وتمس الحاجة إلى الإدارة المستدامة للأراضي، بما في ذلك استصلاح الأراضي الجافة والمتدهورة لجعلها صالحة للإنتاج الزراعي.

٨٨ - وأشار إلى أن هناك نسبة كبيرة من النساء اللاتي يشاركن في زراعة الكفاف في ناميبيا، مما يسهم إلى حد كبير في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية. وينبغي تعميم مراعاة الجانب الجنساني للزراعة والأمن الغذائي في برامج التنمية الوطنية والدولية.

٨٩ - السيد الحريمل (الإمارات العربية المتحدة): أكد على ضرورة القضاء نهائيا على الجوع، وتوفير القدر الكافي من الإمدادات الغذائية المغذية لحوالي ٩ مليارات نسمة بحلول عام ٢٠٥٠. ويتطلب تحقيق ذلك اعتماد نهج استراتيجي

عالمي شامل لتوسيع شبكات الأمان وبرامج الحماية الاجتماعية والسيطرة على تقلبات أسعار المواد الغذائية الأساسية. وتعمل دولة الإمارات العربية المتحدة على تعزيز الأمن الغذائي، وخاصة من خلال تعزيز مفهوم الزراعة الأسرية ودورها في إتاحة الغذاء. وتتطلب تلبية الاحتياجات المتزايدة في العالم تنسيق جهود جميع صغار المزارعين. ويجب أن يركز أصحاب الحيازات الصغيرة على زيادة الإنتاجية لضمان الوصول بمعدلاتها لتضاهي معدلات المزارع التجارية.

٩٠ - وأشار إلى أن المليارات من الناس ينفقون نصف إلى ثلاثة أرباع دخولهم على الغذاء. كما يشكل نقص المياه ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة تحديات أمام تحقيق الأمن الغذائي. ونظرا لمحدودية مساحات الأراضي الصالحة للزراعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد تركزت جهودها على الزراعة المائية والعضوية وإجراء البحوث لتحسين التربة والمحاصيل الزراعية. ودخلت في شراكات مع الدول الغنية بالموارد الزراعية، لتنفيذ مشاريع زراعية على أراضي تلك الدول. كما تسعى إلى إنشاء صناعة وطنية لتجهيز الأغذية لتلبية احتياجات الأسواق المحلية تمهيدا للانتقال شيئا فشيئا إلى الأسواق العربية والإقليمية، كخطوة نحو تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي.

٩١ - السيد مامادو كوليبالي (بوركينا فاسو): قال إن الحق في الغذاء، المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا يزال بعيدا عن التحقيق، نظرا للعواقب الناجمة عن تغير المناخ والوضع الاقتصادي الحالي، الذي أدت فيه المضاربات المالية إلى ارتفاع الأسعار.

٩٢ - وذكر أن مبادئ روما الخمسة للأمن الغذائي العالمي المستدام، الواردة في إعلان مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي، توفر أساسا استراتيجيا لاتخاذ إجراءات منسقة من قبل جميع أصحاب المصلحة، كما تنشئ نهجا من مسارين لمعالجة مشكلة الجوع.

٩٣ - وأفاد بأن بوركينا فاسو، كبلد غير ساحلي في منطقة الساحل، مثل البلدان النامية الأخرى، عرضة لمخاطر المناخ. وتفرض العوامل المادية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية قيودا على تنميتها الزراعية. وتعتبر زراعة الكفاف الأسرية النموذج الزراعي السائد في بوركينا فاسو. وقد ارتفع عدد الأشخاص الذين يعملون في القطاع الزراعي من حوالي ٨،٣ مليون في عام ١٩٩٣ إلى أكثر من ١٣ مليون في عام ٢٠٠٨، بمعدل نمو سنوي قدره ٣،٠٩ في المائة. وتساهم مصائد الأسماك أيضا في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي في البلد وتتمتع بإمكانات للنمو.

٩٤ - وأضاف أن صغار المزارعين يعتبرون عنصرا رئيسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بوركينا فاسو. وتم في سياق الأهداف الإنمائية للألفية، اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة قدرة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ من خلال استخدام المعارف التقليدية. ويتيح هذا النهج الفرصة لمشاركة المزارعات مشاركة كاملة، مما يؤدي إلى الاستفادة المثلى من الموارد البشرية مع الحفاظ على النسيج الاجتماعي للمجتمعات المحلية وتنشيط الاقتصادات المحلية.

٩٥ - وأشار إلى أن نقص الموارد المالية في بوركينا فاسو يفرض قيودا على الاستثمار في القطاع الزراعي. ويجري الاضطلاع بإصلاحات هيكلية بعيدة المدى التي أسفرت بالفعل عن اعتماد سياسة تقوم على تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وتحرير أسعار السلع الأخرى من غير الوقود؛ واستعراض الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بالاستثمار بأكمله؛ وتعزيز حقوق المستثمرين وضماناتهم.

٩٦ - وأردف أن الحكومة من أجل تعبئة موارد مالية إضافية للاقتصاد الوطني، قد وضعت سياسة لإنشاء مناطق للنمو والقدرة التنافسية في المدن أو المراكز الحضرية مع التركيز بوجه خاص على المجالات ذات الإمكانات العالية، مثل الزراعة والصناعة والتكنولوجيا والخدمات أو التعدين.

٩٧ - ومضى يقول إنه على الرغم من أن السياسة الزراعية الوطنية قد آتت أُكلها، فإن الأزمة الإنسانية في منطقة الساحل قد يكون لها تأثيرات سلبية على الأمن الغذائي. فقد استقبلت بوركينا فاسو ما يقرب من ٦٠ ٠٠٠ لاجئ من المنطقة دون الإقليمية. ومن المهم أن ينظر المجتمع الدولي في الوضع الذي يهدد بقاء ١٨ مليون شخص على قيد الحياة.

٩٨ - واستطرد أنه لكفالة تنمية زراعة الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، فإنه يتعين أن تكون الجهات الفاعلة في قطاعات الزراعة والغابات والرعي أفضل تنظيما وأكثر اعتمادا على تنظيم المشاريع الحرة وأكثر إنتاجية. وتمس الحاجة إلى تعزيز الاتساق في سياسات الأمن الغذائي والتغذية فيما بين الدول.

٩٩ - السيدة ديرديريان (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الولايات المتحدة باعتبارها أكبر جهة مانحة في العالم للمساعدات الغذائية الدولية، تدعم بقوة الأهداف القائمة بذاتها المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية وبالمحيطات. وتمثل خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥، فرصة لا تتاح إلا لمرة واحدة في كل جيل للقضاء على الفقر المدقع. وتلتزم الولايات المتحدة بإضفاء الطابع الرسمي على الخطة التي تركز على الأولويات والآثار الواسعة النطاق والدائمة.

١٠٠ -وذكرت أن الولايات المتحدة تقدم بليونين من الدولارات من المساعدات الزراعية الطارئة كل عام. وقامت مبادرة الغذاء من أجل السلام بإرسال ١،١ مليون طن متري من المساعدات الغذائية قيمتها ١،٤ بليون دولار إلى ٤٦ دولة في عام ٢٠١٣. كما قامت الولايات المتحدة بإنفاق ٢،٢ بليون دولار في إطار مبادرة لاكويلا للأمن الغذائي التابعة لمجموعة البلدان الثمانية.

١٠١ -وأفادت بأن الولايات المتحدة ملتزمة بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة للاستفادة من جميع أشكال الخبرات والموارد المتاحة. وهي تؤيد الشراكات المبتكرة، مثل التحالف الجديد للأمن الغذائي والتغذية، الذي اجتذب أكثر من ٧ بلايين دولار للزراعة الأفريقية في شكل استثمارات خاصة لبلدان محددة لدعم صغار المزارعين والحد من الفقر والجوع. وبغض النظر عن عدد الشركاء وأصحاب المصلحة، فإن الملكية القطرية تتسم بأهمية حاسمة لنجاح التنمية الزراعية. ويمكن تحقيق نتائج ملموسة ومستدامة عندما تتولى البلدان النامية زمام الملكية، وتصمَّم البرامج وفقا لنقاط قوتها وحسب الاحتياجات، ويجرى تقاسم الموارد الجديدة بطريقة شفافة وتعاونية.

١٠٢ -وأضافت أن الولايات المتحدة، في الدورة الحادية والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي، انضمت إلى الدول الأخرى في تأييد مبادئ الاستثمار المسؤول في الزراعة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، التي تساهم في تعزيز الأمن الغذائي والتغذية. وبالإضافة إلى المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات، في سياق الأمن الغذائي الوطني، تمثل تلك المبادئ غير الملزمة أدوات جديدة وقوية لتوجيه وتيسير الاستثمارات اللازمة للقضاء على الجوع والفقر المدقع من خلال النمو الاقتصادي الذكي الذي تقوده الزراعة.

١٠٣ - وأردفت تقول إن الأبحاث تبين أن التغذية الجيدة خلال فترة الألف يوم بدءا من حمل المرأة وحتى عيد الميلاد الثاني لطفلها تعتبر حاسمة لإنقاذ الأرواح وتحسين النماء المعرفي والبدني مدى الحياة. وبرنامج الغذاء للمستقبل هو

برنامج تابع للولايات المتحدة قدم المساعدة في عام ٢٠١٣ إلى أكثر من ١٢،٥ مليون طفل من خلال التدخلات التغذوية وساعد ما يقرب من ٧ ملايين من المزارعين ومنتجي المواد الغذائية من خلال التكنولوجيات الجديدة والممارسات الإدارية.

١٠٤ -وأشارت إلى أن من المتوقع أن يزيد الطلب على المحاصيل بحلول عام ٢٠٥٠، بنسبة ١٤ في المائة في كل عقد من الزمن، بينما سينخفض العائد بسبب تغير المناخ، مما سيؤثر على أسعار المواد الغذائية. وقامت الولايات المتحدة وشركاء آخرون مؤخرا بالإعلان عن إنشاء التحالف العالمي من أجل الزراعة الذكية مناخيا للتعجيل بتنفيذ ممارسات الزراعة الذكية مناخيا.

١٠٥ -ومضت تقول إن وزير الخارجية كيري استضاف المؤتمر الذي عقد تحت عنوان ''محيطاتنا'' في عام ٢٠١٤، والذي انبثقت عنه التزامات تقدر قيمتها بأكثر من ١،٨ بليون دولار لحماية المحيطات من الصيد المفرط والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم، ومن التلوث البحري وتحمض المحيطات. وقد وافقت شيلي على استضافة المؤتمر الثاني في عام ٢٠١٥.

١٠٦ -السيد تانغ كوانشينغ (الصين): قال إنه تم إحراز تقدم في مجال التنمية الزراعية العالمية وإن الإمدادات الغذائية العالمية المتعلقة بالطلب تراجعت. بيد أنه لم يحدث أي تقدم هام في الإنتاجية الغذائية على الصعيد العالمي. ولا يزال الطلب العالمي على الأمن الغذائي قويا، ولا زال هناك شخص واحد من كل عشرة أشخاص يعاني من الجوع.

١٠٧ – وذكر أن الخطوة التالية تتمثل في التركيز على كفالة توفير إمدادات الغذاء الكافي. ومن المهم بالنسبة للبلدان، ولا سيما البلدان النامية، أن تعمل على تعزيز هياكلها الأساسية الزراعية، وزيادة المدخلات، والتغلب على الاختناقات في الإنتاج الغذائي وزيادة المرونة. وتمس الحاجة إلى بذل جهود لزيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي. كما إن هناك حاجة إلى تهيئة بيئة مواتية للاستثمار الخاص في قطاع الزراعة، بالإضافة إلى بيئة تجارية مواتية للزراعة. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل على مكافحة النزعة الحمائية التجارية بجميع أشكالها.

١٠٨ -وأفاد بأن هناك حاجة إلى اختتام جولة الدوحة بنتيجة إيجابية وقيام نظام تجاري دولي للمنتجات الزراعية يكون عادلا ومنصفا ومستداما ومستقرا. وينبغي إصلاح الأنظمة المالية الدولية، وقمع المضاربة في السلع الزراعية. وينبغي إدراج الأمن الغذائي والزراعة والتغذية في إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٠٩ -وأضاف أن الصين بوصفها أكبر البلدان من حيث السكان وأكثرها استهلاكا للغذاء في العالم، قد أولت الأولوية لتغذية سكانها البالغ عددهم ١،٣ بليون نسمة. وقد التزمت دائما بمبدأ الاكتفاء الذاتي في إنتاج الأغذية وتواصل ترسيخ الدور الأساسي للزراعة. وتقوم الصين التي حُبيت بنسبة ٩ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم و ٦،٥ في المائة من موارد المياه العذبة، بإطعام ٢٠ في المائة من سكان العالم. وأصبحت بلدا مزدهرا، باستئصال الفقر والقضاء على الجوع قبل الموعد المحدد.

١١٠ -وأشار إلى أن إنتاج المواد الغذائية منذ عام ٢٠٠٤، قد زاد لمدة ١٠ سنوات على التوالي. وتثق حكومة الصين بأنه يمكن الحفاظ على الأمن الغذائي في الأجل الطويل بالاعتماد على الإنتاج المحلي. وتشارك الصين بنشاط في الأنشطة الدولية لاستئصال الفقر والقضاء على الجوع، بما في ذلك في البلدان الأفريقية. وقامت بتشييد العشرات من مراكز الإرشاد الزراعي وأوفدت مئات من المتخصصين والفنيين الزراعيين لتقديم المساعدة في بلدان أخرى، بما في

ذلك تدريب الآلاف من العاملين في مجال الزراعة في الخارج.

١١١ - السيد إبراهيم (ماليزيا): قال إن ماليزيا تهدف إلى تحقيق اقتصاد مرتفع الدخل وعالي الإنتاجية بحلول عام ٢٠٢٠. وتعتبر التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي لبنتين من لبنات المشاركة الوطنية، التي تعد إحدى الركائز الأساسية لسياسة حكومته. وتتضمن خطط تحويل الاقتصاد الوطني مبادرات لتعزيز الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي. وتتماشى تلك المبادرات مع الركائز الأساسية للنموذج الاقتصادي الجديد - الأمن الغذائي، وتكوين الثروة والشمول. وتهدف السياسة الوطنية للأغذية الزراعية للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ إلى كفالة توفير إمدادات كافية للغذاء للأمة وتحويل الصناعات الغذائية الزراعية الوطنية إلى قطاع تنافسي ومستدام من خلال زيادة دخل المزارعين المحليين ومنتجي المواد الغذائية.

١١٢ -وذكر أن التدابير الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ على الإنتاج الزراعي تتضمن استخدام أصناف متنوعة من المحاصيل المقاومة للجفاف، وتغيير توقيت استخدام الأسمدة للحفاظ على المحاصيل والجودة وتحسين إدارة الآفات والأمراض والأعشاب الضارة من خلال استخدام أصناف مقاومة وإدارة المياه والري .

١١٣ -وأفاد بأنه ينبغي إيلاء الأولوية للأمن الغذائي في المساعدات الدولية. وتأمل ماليزيا بأن تقوم البلدان المتقدمة النمو بتعزيز التزامها بالحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

١١٤ - السيدة نغوين فونغ نغا (فييت نام): قالت إن ٧٠ في المائة من سكان فييت نام يعيشون في المناطق الريفية. ورغم أن القطاع الزراعي آخذ في الانكماش، فإنه لا يزال يمثل ما يقرب من ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وأصبحت فييت نام التي كانت فيما مضى تعتمد على الواردات الغذائية، من أكبر الدول المصدرة للغذاء في العالم، التي توفر نحو خمس صادرات الأرز في العالم.

١١٥ -وذكرت أن الالتزام السياسي القوي بالتنمية الزراعية والريفية والقضاء الشامل على الفقر أمر لا غنى عنه لكفالة وضع سياسات قوية تغطي مختلف جوانب التنمية الزراعية، وتوفير الغذاء، وسهولة الوصول والمرونة. ويؤدي تخصيص الأراضي للأسر الزراعية والاعتراف بحقوق استخدام الأراضي إلى إيجاد حوافز للمزارعين لزيادة الإنتاجية. ويتسم الاستثمار أيضا ببالغ الأهمية. ووفرت المصارف الريفية لصغار المزارعين المزيد من الائتمان للاستثمار في الإنتاج الزراعي والاستثمار العام في الهياكل الأساسية، وخاصة في مجال الري، وساعدت على حفز النمو.

١١٦ -وأفادت بأن هناك حاجة إلى نظم الضمان الاجتماعي وبرامج الحد من الفقر التي تستهدف الأسر الأكثر فقرا وضعفا. وتتمثل الأسباب الجذرية للجوع وانعدام الأمن الغذائي في الفقر والحرمان، اللذين يؤديان بدورهما إلى الحد من إمكانية الحصول على الغذاء. ويتسم التوزيع الفعال ببالغ الأهمية أيضا.

١١٧ -وأشارت إلى أن هناك حاجة إلى نظم الإنذار المبكر، وآليات تبادل المعلومات، والاستثمار الكافي في خطط التأهب للكوارث والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه لكفالة قدرة القطاع الزراعي على التكيف وتوفير الأمن الغذائي للسكان في جميع الأوقات، بما في ذلك خلال الأزمات.

١١٨ -وأضافت أن لدى فييت نام خطة لإعادة هيكلة القطاع الزراعي تشدد على ضرورة تحول الحكومة من المزود الأساسي لتصبح الميسر للاستثمارات والخدمات التي يقوم بها الآخرون، بما في ذلك في مجال البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا، وتنظيم أسواق الأراضي، وتهيئة بيئة مواتية

للأعمال التجارية الزراعية وتوفير المعلومات والخدمات التي تمكن الآخرين من إدارة الإنتاج والمخاطر التجارية.

١١٩ - السيد كوليبالي (مالي): قال إن اقتصاد مالي يقوم على الزراعة، التي يعمل بها ٨٠ في المائة من السكان القادرين على العمل، وتساهم بنسبة تتراوح من ٤٠ إلى ٤٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتعتبر المزرعة الأسرية الصغيرة، التي تعتبر متأخرة عموما فيما يتعلق بالابتكار، النموذج الزراعي الأولي. وتشمل التحديات التي تواجه البلد إدارة تخصيص الأراضي؛ ونقص اليد العاملة المؤهلة في المناطق الريفية؛ وسوء إدارة المياه؛ ومحدودية فرص حصول المنتجين الزراعيين على الائتمان؛ والمنتجين الزراعيين الذين ليس لديهم مهارات كافية.

١٢٠ - وذكر أن مالي تعمل على وضع التقدم التكنولوجي موضع التطبيق في النظم الزراعية، وتشجيع المكننة وجعل تحويل المنتجات جزءا أكثر أهمية من القطاع الزراعي. وتهدف الحكومة إلى جعل مالي من أكبر منتجي اللحوم والألبان وأسماك المياه العذبة في غرب أفريقيا، وجعلها سلة الغذاء في المنطقة. كما تهدف إلى تحديث الزراعة بطريقة تتوافق مع الحفاظ على البيئة، مع التزام المجتمع الدولي بمواجهة تحديات تغير المناخ.

١٢١ - وأفاد بأنه تم تصميم قانون جديد بشأن السياسة الزراعية والتنمية الزراعية لتحقيق السيادة الغذائية وجعل الزراعة بمثابة المحرك للاقتصاد الوطني. ويتولى رئيس الجمهورية رئاسة مجلس زراعي، يتكون من أعضاء من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، لتتبع تنفيذ هذه السياسة.

١٢٢ - وأضاف أن حكومة مالي قررت تخصيص ١٥ في المائة من ميزانية الدولة لقطاع الزراعة في عام ٢٠١٥. ومن بين التدابير التي تم اتخاذها لتشجيع النمو في قطاع الزراعة، إنشاء مصانع لتجميع الجرارات، ووضع سياسات ترمي إلى تحقيق الاستقرار في حيازة الأراضي وتقديم إعانات المدخلات.

١٢٣ - وأردف أن الأزمات الغذائية مستمرة على الرغم من كل الإجراءات التي تم اتخاذها، وارتفع عدد الناس الذين يفتقرون إلى إمدادات الغذاء الكافية إلى ما يقرب من ١،٥ مليون نسمة. ويرتبط انعدام الأمن الغذائي ارتباطا وثيقا بالفقر، مما يؤثر على ٤٣،٦ في المائة من السكان، وهو أكثر انتشارا في المناطق الريفية. وتم اعتماد سياسة وطنية للأمن الغذائي في عام ٢٠٠٣. كما اعتمدت الحكومة برنامجا للأمن الغذائي والتغذية مدته عشر سنوات للتغلب على الجوع وتوفير الأمن الغذائي على الصعيد الوطني بحلول عام ٢٠١٧، بطريقة تراعي الاعتبارات الجنسانية وتحترم العدالة الاجتماعية.

١٢٤ - ومضى يقول إن وضع التغذية في البلد مثير للقلق، بوجود عدد من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد. ويشمل الأمن الغذائي ما هو أكثر بكثير من الحصول على ما يكفي من الغذاء. فهو يتطلب أيضا الحصول على مياه الشرب والنظافة الصحية والصرف الصحي والرعاية الصحية الجيدة، وتحسين الأمن الغذائي الأسري والممارسات التغذوية الجيدة.

١٢٥ - وختم كلامه بقوله إن حكومة مالي في عام ٢٠١٣، اعتمدت سياسة وطنية للتغذية، تنص على وضع خطط عمل خمسية. وقد اعتُمدت أول تلك الخطط في عام ٢٠١٤. وهكذا، فإن مالي تسعى إلى كفالة الحق في التغذية الكافية لجميع سكانها.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.